ورقة حقائق

الصحفيون تحت نيران قوات الاحتلال الإسرائيلي

تُصدرها مؤسسة ماعت على هامش فعاليات
الدورة 55 لمجلس حقوق الإنسان المُنعقد بجنيف

ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

كان للنزاع العنيف الدائر في قطاع غزة، أثرًا خطير على حقوق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، فهناك أعداد كبيرة من الصحفيين أما قُتلت أو أصيبت في الهجمات العسكرية المباشرة والعشوائية التي قامت ومازالت تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي على القطاع منذ أحداث السابع من أكتوبر الماضي، وعلى الرغم من أن عمليات القتل هي الشكل الأكثر تطرفًا لمنع الصحفين من توثيق ونقل الحقيقة، إلا إنهم يتعرضون كذلك لتهديدات لا حصر لها بدءًا من الاعتداءات الجسدية أو الاحتجاز أو مصادرة المعدات أو المنع من الوصول إلى أماكن التغطية، والاعتقالات التعسفية، كذلك يتم استهداف منازلهم بالتدمير وقتل عائلاتهم، ولم تتوقف حد الانتهاكات عند هذا الحد بل قصفت قوات الاحتلال مكاتب لوسائل إعلام مدنية مما عرضها للهدم والضرر على نطاق واسع.

أثناء تشيع جنازة أحد الصحفيين الذين قتلوا في تغطية الأحداث في قطاع غزة

تُبيّن الطبيعة العلنية للانتهاكات الموثقة، والتي تخالف مبادئ القانون الدولي الإنساني بشكل صارخ، أن الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام مستهدفون كجزء من مخطط لقوات الاحتلال يرمي إلي إسكاتهم وترهيبهم لمنعهم من توثيق جرائم الحرب الوحشية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في غزة، وتضع تلك الانتهاكات الصحفيين في حالة من الرقابة الذاتية على أنفسهم أما خوفًا على أنفسهم أو على عائلاتهم، ويُعتبر تقاعس المجتمع الدولي عن ملاحقة مرتكبي الجرائم الخطيرة بحق الصحفيين بمثابة منح الضوء الأخضر لاستمرار هذه الممارسات التي تحرم أسر الضحايا من العدالة، وتشجع الجناة على ارتكاب مزيد من الانتهاكات في بيئة يكاد يكون فيها الإفلات من العقاب كاملاً، وقد يردع ذلك الصحفيين الآخرين عن تغطية الانتهاكات وكشف الحقيقة.

استهداف الاحتلال لعدد من الصحفيين في منطقة تل الزعتر بمخيم جباليا شمال قطاع غزة

نظرة عامة عن أوضاع الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام في غزة

يعاني الصحفيين والعاملين في مجال وسائل الإعلام بغزة من أوضاع محفوفة بالمخاطر، فمنذ 7 أكتوبر 2023 نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي هجومًا عسكريًا عشوائيا وغير متناسب على قطاع غزة، وغيرها من الهجمات غير القانونية ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، ولم يسلم الصحفيين من تلك الانتهاكات فقد تعرضوا للاستهداف المباشر.

أن تكوني صحفية فلسطينية!!.. يعني أن تكوني شهيدة أو جريحة، نازحة، صاحبة بيت مدمر أو أُم لأطفال يبحثون عن أمان فلا يجدوه

جزء من شهادة أحد الصحفيات الفلسطينيات

وخلال حربها على غزة ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي **547 انتهاكًا** 187 منهم في شهر أكتوبر، و104 خلال شهر نوفمبر، و104 خلال شهر ديسمبر من العام 2023، وفي يناير 2024 ارتكبت 80 انتهاكًا بينما ارتكبت 47 خلال شهر فبراير ،و 25 خلال النصف الأول من مارس.

الشهر	عدد الانتهاكات
أكتوبر 2023	187
نوفمبر2023	104
ديسمبر2023	104
يناير 2024	80
فبراير2024	47
النصف الأول من مارس 2024	25

جدول بالانتهاكات التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي بالشهور ضد الصحفيين خلال حربها في غزة

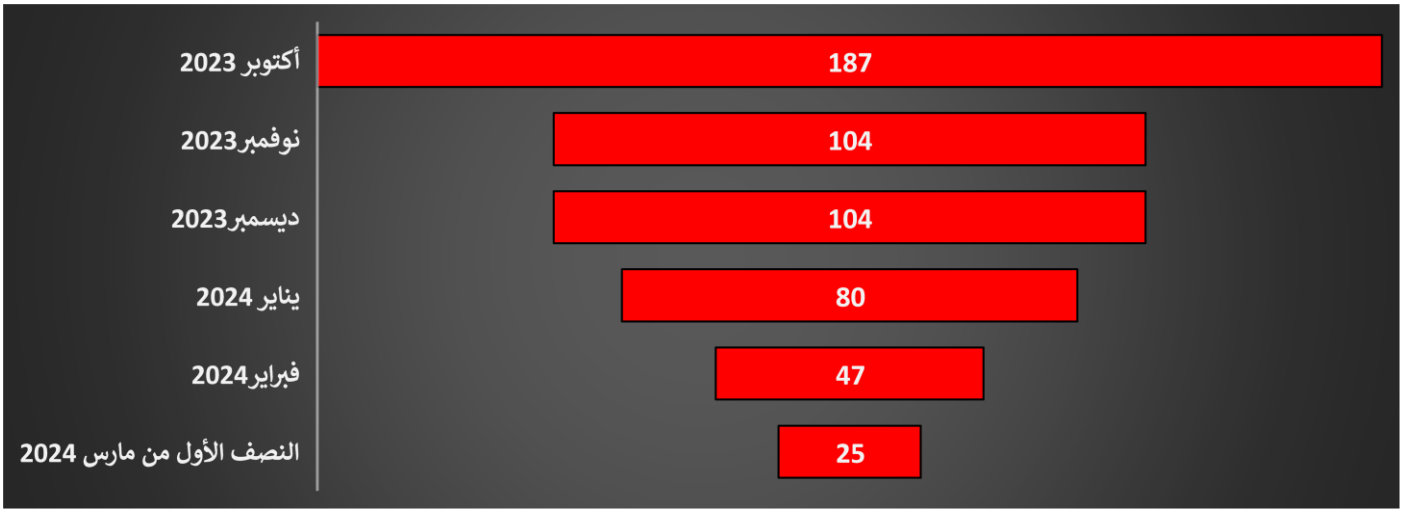

> ويُعد الاحتجاز والمنع من التغطية والتصوير أكثر الانتهاكات الحقوقية التي تعرض لها الصحفيين خلال النزاع المسلح، يليها بشكل مباشر قتل الصحفيين واستهداف حياتهم، واقتحام ومداهمة منازهم.

قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية الصراع وحتي 15 مارس 2024 ما يقرب من **133 صحفيًا** وعاملاً في قطاع الإعلام من بينهم **16 امرأة**، فيما وصل عدد الصحفيين الجرحى **170 شخصًا** من بينهم **70 داخل** قطاع غزة و**100** في الضفة الغربية، ودمرت **75 مؤسسة صحافية وإعلامية** في قطاع غزة، واعتقلت **نحو 65 صحفيا**، أفرجت عن عدد منهم بسبب الضغط الدولي ولكن لا يزال **36 صحفيا** رهن الاعتقال.

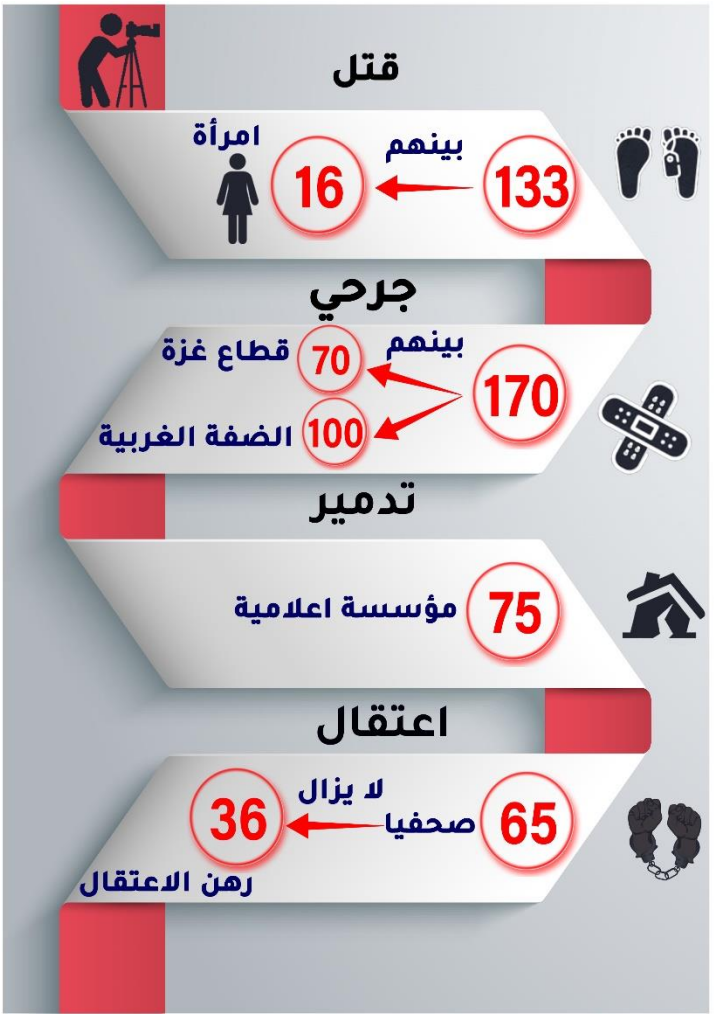

قوات الاحتلال الإسرائيلي تظهر استهتار واضح بحياة الصحفيين

غزة اليوم أكثر مكانًا في العالم يمكن للصحفيين أن يواجهوا فيه الموت، فقد دفع العشرات من الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام حياتهم ثمنًا لشجاعتهم ومحاولتهم كشف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في صراعًا مسلح يُعرف بالأشد دموية وقسوة في الآونة الأخيرة، فمنذ بداية الحرب على غزة لجأت قوات الاحتلال الإسرائيلي إلي أساليب مختلفة لإخفاء قتلها للمدنيين وارتكبها لأشد الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وإلي حد كبير كانت أغلبية من قتلوا من الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام أثناء نقلهم للأحداث من الصحفيين الفلسطينيين.

فخلال حربها على غزة وحتي منتصف مارس 2023 قتلت قوات الاحتلال **133 صحفيًا وعاملاً** في قطاع الاعلام من بينهم **16أمراة**، كما أصيب 170 أخرين وصلت بعض هذه الإصابات إلي بتر أعضاء من الجسم، كذلك كثفت قوات الاحتلال الإسرائيلي من استعمال الطائرات المسيرة والمفخخة بالبارود بغرض استهداف الصحفيين في الميدان بقصد الاغتيال لمنعهم من كشف الحقيقة.

> "نادرًا ما دفع الصحفيون ثمنًا باهظًا لمجرد قيامهم بعملهم كما هي الحال في غزة اليوم".
>
> **جزء من رسالة المقررين الخواص للأمم المتحدة لإدانة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين في غزة**

من الممكن التعرف على الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام بسهولة فهم يرتدون سترات وخوذات تحمل علامة صحافة ويتنقلون في سيارات الصحافة التي تحمل علامات واضحة، وعلى الرغم من ذلك يتم استهدافهم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي بصورة مباشرة لإسكات أصواتهم، وهي رسالة واضحة تبعثها قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية حربها على غزة مفادها هي استهداف كل من ينقل الحقيقة داخل قطاع غزة.

اعتقالات الصحفيين بلا هوادة

في إطار الحملة القمعية التي تشنَّها قوات الاحتلال الإسرائيلي على نطاق أوسع ضد كل من يكشف حقيقة الإبادة الجماعية التي تحدث في قطاع غزة، باتت الاعتقالات التعسفية و الاحتجازات الإدارية التي لا تسند لأدلة قانونية هي السمة الأساسية للتعامل مع الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، وذلك بغاية إسكات أصواتهم وأجبرهم على الصمت وعدم نقل الحقيقة، فلن يجرؤ أحد أن يرفع صوته بالحديث وإلا تعرض للاعتقال والمضايقات القانونية من قوات الاحتلال، فمنذ بداية حربها على غزة اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي 65 صحفيًا، أفرجت عن عدد منهم بسبب الضغط الدولي ولكن لا يزال 36 صحفيا رهن الاعتقال.

ويرافق حملات الاعتقالات المستمرة جرائم وانتهاكات متصاعدة منها عمليات تنكيل واعتداءات بالضرب المبرّح و عمليات التّخريب والتّدمير الواسعة في منازل الصحفيين خلال عمليات الاعتقال، وتعرضهم للتعذيب والتهديد وسوء المعاملة أثناء فترات احتجازهم.

ويتيح الاحتجاز الإداري للقادة العسكريين احتجاز الأفراد دون توجيه اتهامات ضدهم إضافة إلى تمديد احتجازهم مرات غير محدودة على أساس منعهم من ارتكاب مخالفات مستقبلية، في

المقابل يواجه صحفيين آخرين تهم لا أساس لها من الصحة في مُقدمتها تهمة التحريض، والتي تنطوي عادة على عقوبة السجن لمدة تتراوح ما بين ستة أشهر إلى سنتين.

صورة تضامن أحد نقابات الإتحاد الدولي للصحفيين بالعالم من الصحفيين في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الصحفيين الفلسطينيين (26 فبراير 2024)

الاعتداء على الصحفيين في قطاع غزة وتهديدهم إذلال وتخويف لحجب الحقيقة

تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي بالاعتداء والضرب على الصحفيين باستمرار وذلك في محاولة منها لترويعهم وتكميم أفواههم، بهدف ممارسة الرقابة الذاتية على أنفسهم والتوقف عن تغطية الانتهاكات الحقوقية التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي، أو تسمح للمستوطنين بالاعتداء والضرب على الصحفيين بهدف إجبارهم على التوقف عن تغطية الأخبار، إذ يمارس المستوطنين عمليات ضرب الصحفيين في حماية من الشرطة الإسرائيلية، ولم تتوقف قوات الاحتلال الإسرائيلي عند ذلك الحد بل تقوم بتهديدهم لمنعهم من القيام بعملهم، وتقوم بتنفيذ تهديدها في بعض الأحيان بقتلهم مع عائلتهم.

تشير التقديرات الحقوقية أن استهداف عائلة الصحفي وائل الدحدوح في منزلها بمخيم النصيرات وسط قطاع غزة جاء بعد تهديدات تعرّض لها من قبل الاحتلال، لإيقافه عن أداء رسالته الصحفية وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وهذا يعني أن الدحدوح دفع الثمن غاليًا نظير توثيقه للحقيقة.

عمليات قصف المباني الإعلامية تدخل في نطاق جرائم الحرب

شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي هجمات مميتة على المباني الخاصة بوسائل الإعلام، ويدخل ذلك الاستهداف العمد ضمن إطار جرائم الحرب، فمن خلال التدمير المتعمد لوسائل الإعلام، لا يتسبب الجيش الإسرائيلي في إلحاق أضرار مادية غير مقبولة بمباني المؤسسات الإعلامية فحسب، بل إنه أيضاً يعيق بشكل عام التغطية الإعلامية لنزاع يؤثر على المدنيين مباشرة، ويزعم الجيش الإسرائيلي أن كافة المباني الإعلامية التي استهدفها وسوَّتْهَا بالأرض هي أهداف عسكرية، إلا أن التحقيقات التي أجرتها مؤسسة ماعت لم تجد أي مؤشرات تدل على أن المباني الإعلامية التي قصفتها قوات الاحتلال أهدافًا عسكرية، والتي يبلغ عددها 75مؤسسة إعلامية .

التوصيات :إجراءات لأبد منها لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب

رغم كثرة انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك جرائم الحرب المحتملة، التي يُتهم قادة قوات الاحتلال الإسرائيلي بارتكابها في غزة، إلّا أنّه نادرا ما يخضع هؤلاء لأي محاسبة، وحتي في الجرائم السابقة التي قاموا بارتكابها، اتسمت التحقيقات بالتعتيم الإعلامي والرسمي التام، حتي المُعلن منها افتقر إلي الاستقلال والحياد، ولضمان تطبيق وإعمال خطة الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب في غزة ، تدعو مؤسسة ماعت لاتخاذ الإجراءات التالية:-

أولاً الإجراءات التي يجب أن تتخذها الهيئات الدولية والمجتمع الدولي:-

- فتح تحقق دولي مستقل في جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين، وإنهاء حالة الإفلات من العقاب التي يتمتع بها مرتكبي تلك الانتهاكات.
- الضغط على قوات الاحتلال الإسرائيلي للسماح بدخول كافة وسائل الإعلام الدولية لتغطية الأوضاع في غزة وتوثيق الانتهاكات.
- دعم المؤسسات الإعلامية التي تضررت من الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال وإعادة إعمارها وتعويضها عن المعدات الإعلامية التي فقدتها خلال الحرب.
- دعم الجهات المسؤولة الراغبة في اتخاذ خطوات قانونية أقوى من أجل سلامة الصحفيين في غزة.
- استمرار الضغط الدولي على قوات الاحتلال الإسرائيلي بهدف الإفراج عن الصحفيين المعتقلين.
- حث محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية على إيلاء اهتمام خاص بأوضاع الصحفيين في غزة.

ثانيًا: الإجراءات التي يجب أن تتخذها منظمات المجتمع المدني

ضرورة تبادل المعلومات بشأن الارتقاء بالعمل الإعلامي لمواجهة المخاطر التي يواجهها الصحفي، مع تدريب الصحفيين على كيفية تغطية حالات النزاع المسلح دون التعرض للخطر الجسيم.

تنظيم حملات للضغط على الدول التي تدعم قوات الاحتلال الإسرائيلي للتوقف عن ذلك الدعم لأنه يساهم في قتل الصحفيين واغتيال الحقيقة، لاسيما الدول التي تُقدم الدعم العسكري لقوات الاحتلال.

الذهاب إلي المحاكم الدولية والوطنية واستغلال الآليات القانونية مثل مبدأ الولاية القضائية العالمية لرفع قضايا ضد قادة قوات الاحتلال الإسرائيلي لمنع إفلاتهم من العقاب.

توعية شعوب العالم بخطورة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين والإعلاميين بما يضمن تحركهم للضغط على حكوماتهم لإنهاء الوضع المأسوي الذي تعيشه الصحافة داخل قطاع غزة.

الاعتراف بالحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للعنف تجاه الصحفيين في فلسطين، بما في ذلك الإفلات من العقاب على الهجمات غير القانونية التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي.

ثالثًا: الإجراءات التي يجب أن تتخذها المؤسسات الإعلامية

- العمل بأقل عدد ممكن من الأفراد خلال الأوقات الحرجة لتقليل الخسائر في صفوف الصحفيين، مع الإعتماد على التكنولوجيا في نقل الأحداث.
- تعزيز التعاون وتوحيد الجهود الرامية إلي تغطية أحداث الحرب بما يضمن الحفاظ على سلامة من يقوموا بتغطية الأحداث.